ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثاني والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2025م
www.ajsp.net

"الإستراتيجية التركية الجديدة في الشرق الأوسط"

إعداد الباحثة:

آلاء محمد إسماعيل

https://doi.org/10.36571/ajsp8210

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الثاني والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2025م
www.ajsp.net

الملخص:

يُعدّ التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط أحد أكثر القضايا تعقيداً في النظام الدولي، وذلك نظراً لتشابك المصالح الإقليمية والدولية، وكثرة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه المنطقة؛ وفي هذا السياق، تبرز تركيا كفاعل رئيسي يسعى إلى تعزيز مكانته الإقليمية وتحقيق توازن استراتيجي يضمن لها دوراً مؤثراً في إدارة الأزمات والتحولات الجيوسياسية.

تُعدّ تركيا واحدة من الدول المحورية في الشرق الأوسط نظراً لموقعها الجغرافي المُتميّز الذي يربط بين أوروبا وآسيا، بالإضافة إلى دورها التاريخي كقوة إقليمية ذات نفوذ واسع، ومع تعاقب التغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة، أصبحت تركيا فاعلاً رئيسياً يسعى إلى تحقيق توازن استراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية، ممّا جعل سياستها الخارجية محط اهتمام كبير.

كما تُعتبر تركيا واحدة من أبرز الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط، حيث تلعب دوراً محورياً في التوازن الإستراتيجي للمنطقة نظراً لموقعها الجغرافي الفريد، وقوتها الاقتصادية، وقدراتها العسكرية، وعلاقاتها المتشعبة مع القوى الإقليمية والدولية. فمنذُ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، انتهجت أنقرة سياسات متغيرة وفقاً لمتطلبات الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية، ممّا جعلها لاعباً أساسياً في صياغة التحولات الجيوسياسية في المنطقة.

وفي ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط، بِمَا في ذلك الصراعات الإقليمية، وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وتغير موازين القوى الداخلية في الدول المجاورة، تسعى تركيا إلى تحقيق توازن استراتيجي يضمن لها دوراً مؤثراً في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية. كما أنّ علاقاتها المتداخلة مع كل من الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، وإيران، والعالم العربي تعزز من موقعها كدولة محورية في تحديد مسار الأحداث الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: التوازن الإستراتيجي– الشرق الأوسط– الدور التركي– الإستراتيجية التركية.

المقدمة:

أنّ منطقة الشرق الأوسط تُحظى بأهمية كبيرة من ناحية الموقع بالنسبة للعالم بشكل عام ولتركيا بشكل خاص، حيث يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط، لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب، ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقومات التجمع والترابط، وذلك فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة.

للشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة جداً بين المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل أو جسر بين دول وقارات العالم، ممّا جعلها من أكثر المناطق التي تأثيراً بالأحداث والتطورات العالمية، وأضفى على موقعها أهمية إستراتيجية دفعت القوى الكبرى وكذلك تركيا إلى محاولة السيطرة على المنطقة، واستغلال قدراتها الفريدة بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

اتجهت المنطلقات الفكرية للإستراتيجية التركية نحو منطقة الشرق الأوسط كونها تُشكّل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية في أثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ أعطت حرب الخليج الثانية عام 1991 زخماً جديداً للسياسة التركية تجاه الدول العربية والشرق الأوسط (دني، 2014، صفحة 56).

فعلى أثر اندلاع حرب الخليج الثانية وكيف فرضت الولايات المتحدة نفسها على الواقع الإقليمي في هذه المنطقة الحيوية بعد أن انفردت بالنظام العالمي الجديد، فيما كانت تركيا تتعرض لأعمق أزمة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية منذُ قيام نظام الحكم الجمهوري عام 1923.

وجدت أنقرة نفسها متورطة أيضاً في شؤون الشرق الأوسط بكثافة وحدّة غير مسبوقين بعد أن أحست أنّ عدم تركيب الخطوات الإستراتيجية والتكتيكية في إطار نظري منسجم يُعدّ أحد أبرز محاور الضعف في السياسة الخارجية التركية؛ فهناك ضعف جدي في جانب تكوين استراتيجية عليا توجه الخطوات التكتيكية في الدوائر المختلفة وتجعلها منسجمة بعضها مع الآخر، ونتيجة لذلك فقد تحولت الخطوات ذات الصفة التكتيكية إلى خطوات استراتيجية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2002 (يوسف، 2015، صفحة 78).

نالت منطقة الشرق الأوسط اهتمام كبير لدى مخططي السياسة الخارجية التركية، خاصة مع التغيرات التي تحدث في هذه المنطقة والتي تُعتبر بالأساس منطقة بؤرة الأزمات الدولية والإقليمية. لقد بلورت تركيا إستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط، وهذا بعد الإعلان عن فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات الرئاسية سنة 2002.

لقد عمد حزب العدالة والتنمية إلى توظيف الموارد الطبيعية التركية وطاقاتها الاقتصادية في بناء صرح سياسي إقليمي قائم على التعاون مع الدول الإقليمية، حيث أصبحت منطقة الشرق الأوسط من أولويات السياسة الخارجية التركية (كيطان، 2015، صفحة 29).

أولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور المتنامي لتركيا في الشرق الأوسط والتغيرات التي طرأت على استراتيجيتها الخارجية خلال السنوات الأخيرة، فمع تصاعد الأزمات الإقليمية وتغير موازين القوى، أصبحت تركيا لاعباً محورياً يسعى إلى تعزيز نفوذه وتحقيق التوازن الإستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل ملامح الاستراتيجية التركية الجديدة في الشرق الأوسط، وأسباب مراجعة أنقرة لسياستها الخارجية، ودورها في تحقيق التوازن الإستراتيجي في المنطقة. كما يستعرض البحث الأدوار الإستراتيجية التي تسعى تركيا للعبها على المستويين الإقليمي والدولي، ومدى نجاحها في تعزيز نفوذها وسط بيئة إقليمية معقدة ومتشابكة المصالح.

ثالثاً: أسباب اختيار البحث

تمّ اختيار موضوع البحث نظراً لأهميته في فهم التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ودور تركيا المتزايد في القضايا الإقليمية والدولية. كما أنّ الإستراتيجية التركية الجديدة تعكس ديناميكيات جديدة في العلاقات الدولية والتوازنات الإقليمية، ممّا يستوجب دراسة دوافعها وأهدافها وتداعياتها.

رابعاً: إشكالية البحث

يركز هذا البحث على دراسة الإستراتيجية التركية الجديدة في الشرق الأوسط وتحليل مدى نجاحها في تحقيق التوازن الإستراتيجي الإقليمي. وتنطلق إشكالية البحث من السؤال الرئيسي التالي: **ما هي ملامح الإستراتيجية التركية الجديدة في الشرق الأوسط، وما مدى تأثيرها على التوازن الاستراتيجي في المنطقة؟**

خامساً: مناهج البحث

يعتمد هذا البحث على المناهج العلمية التي تساهم في تحليل ودراسة الاستراتيجية التركية الجديدة، لذلك ارتأينا اعتماد **المنهج الوصفي**، لرصد التطورات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية وتحليل أبعادها وتأثيراتها على التوازن الإقليمي. كما سنعتمد المنهج التحليلي، لتحليل دور تركيا في النظام الإقليمي والدولي، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

سادساً: خطة الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق الهدف المرجو منه ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى مبحثين سنتطرق في المبحث الأول منه إلى معالم الاستراتيجية التركية الجديد في الشرق الأوسط، وذلك بتقسيمه إلى مطلبين سنتناول في المطلب الأول منه مفهوم الإستراتيجية التركية الجديدة، وفي المطلب الثاني سنتناول أسباب مراجعة تركيا لإستراتيجيتها.

أمّا في المبحث الثاني سنتطرق إلى التوازن الإستراتيجي لتركيا في الشرق الأوسط، سنتناول في المطلب الأول الدور الإستراتيجي لتركيا في الساحة الإقليمية، وفي المطلب الثاني سنتناول الدور الإستراتيجي لتركيا في الساحة الدولية.

المبحث الأول

معالم الإستراتيجية التركية الجديد في الشرق الأوسط

تزايدت أهمية ودور تركيا عقب نهاية الحرب الباردة، فقد استطاعت استغلال موقعها الإستراتيجي ورصيدها التاريخي والحضاري بامتياز لتصنع لنفسها قوة إقليمية مبنية على فكر استراتيجي وسياسة خارجية هندستها نخبة العدالة والتنمية بإحكام، ولعلّ منطقة الشرق الأوسط تُعدّ من الدوائر الحيوية والبالغة الأهمية للسياسة الخارجية التركية منذُ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، لقد قدمت المنطقة نموذجاً تطبيقياً بارزاً لنظرية "العمق الإستراتيجي" التي أرساها أحمد داوود أوغلو (الدين، 2003، صفحة 7).

أنّ منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية كبيرة من ناحية الموقع بالنسبة للعالم بشكل عام ولتركيا بشكل خاص، حيث يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط، لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب، ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقومات التجمع والترابط، وذلك فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة.

للشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة جداً بين المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل أو جسر بين دول وقارات العالم، ممّا جعلها من أكثر المناطق التي تأثيراً بالأحداث والتطورات العالمية، وأضفى على موقعها أهمية إستراتيجية دفعت القوى الكبرى وكذلك تركيا إلى محاولة السيطرة على المنطقة، واستغلال قدراتها الفريدة بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

حيث تولي تركيا أهمية كبيرة في الشأن الشرق أوسطي، مرتكزة في أدوارها في المنطقة على مبدأ العمق الإستراتيجي، وتسعى تركيا إلى دمج الدبلوماسية المرنة مع الأدوات الاقتصادية، وأحياناً الخيارات العسكرية، لتحقيق إستراتيجيتها في الشرق الأوسط وضمان مصالحها الحيوية، سواءً الأمنية أو الجيوسياسية أو الاقتصادية. وقد اعتمدت تركيا استراتيجية جديدة في المنطقة، وضعها رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو، بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية عام 2002، وتعتمد هذه الإستراتيجية على مبادئ نظرية العمق الإستراتيجي التي صاغها أحمد داوود أوغلو.

تعتمد الإستراتيجية التركية الجديدة في الشرق الأوسط على مجموعة من المحاور الرئيسية، أبرزها تعزيز النفوذ الإقليمي من خلال الانخراط النشط في الأزمات والصراعات، وتوسيع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، فضلاً عن استخدام أدوات القوة العسكرية عند الضرورة. كما تسعى أنقرة إلى تحقيق توازن بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ على علاقاتها المتشابكة مع دول الجوار الإقليمي، مثل إيران والدول العربية.

لبيان معالم الاستراتيجية التركية الجديدة، لا بدّ من بيان مفهومها في المطلب الأول، أسباب مراجعة تركيا لاستراتيجيتها في المطلب الثاني، وهو ما سيتم تناوله في الفقرات التالية:

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية التركية الجديدة

يُعتبر مفهوم الإستراتيجية من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية التي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد. فكلمة "استراتيجية" هي علم وفن واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف حددتها السياسة عن طريق القوة أو التهديد بها (نيّوف، 2010، الصفحات 6-7).

أتت كلمة استراتيجية من الكلمة الإغريقية "Strato" وتعني الجيش أو الحشود العسكرية، ومن تلك الكلمة اشتقت اليونانية القديمة مصطلح "Strategos" وتعني فن إدارة وقيادة الحروب (مونبريال و كلين ، 2010، صفحة 114). والاستراتيجية تعني أصول القيادة الذي لا اعوجاج فيه، فهي تخطيط عالي المستوى، فمن ذلك الاستراتيجية العسكرية أو السياسية التي تضمن للإنسان تحقيق الأهداف من خلال استخدامه وسائل معينة، تعني الطريق أو الاستراتيجية، فهي علم وفن التخطيط والتكتيك والعمليات، ثمّ استعملت هذه الكلمة في المجالات المتعددة في شتى مناح الحياة العامة.

الإستراتيجية تعني أصول القيادة الذي لا اعوجاج فيه، فهي تخطيط عالي المستوى، فمن ذلك الإستراتيجية العسكرية أو السياسية التي تضمن للإنسان تحقيق الأهداف من خلال استخدامه وسائل معينة، تعني الطريق أو الإستراتيجية، فهي علم وفن التخطيط والتكتيك والعمليات، ثمّ استعملت هذه الكلمة في المجالات المتعددة في شتى مناح الحياة العامة.

تُعرّف الإستراتيجية بأنّها: "علم وفن توظيف الوسائل والقدرات المتاحة ضمن إطار عملية متكاملة يتم إعدادها وتخطيطها، بهدف خلق هامش من الحرية في اتخاذ القرارات يسمح لصناع السياسة بتحقيق أهدافهم العليا سواءً في أوقات السلم أو الحرب" (مصباح، 2011، صفحة 27).

فالإستراتيجية تعني خطة عمل طويلة المدى، يتم فيها توظيف مختلف الوسائل المرتبطة بأبعاد القوة المختلفة لإدارة برنامج المصالح الوطنية لتحقيق أهداف السياسة الوطنية موجهة إلى ميدان من التفاعلات يجمع بين الخصوم والحلفاء في لعبة المصالح المتشابكة والمتضاربة في العلاقات الدولية.

كما تعني الإستراتيجية في إطار الدولة توظيف أدوات معينة للقوة لبلوغ الأهداف التي تنشدها الدولة بالتعاون أو التنافس مع أطراف أخرى تسعى نحو أهدافها الخاصة، ويمكن أن تكون الأهداف متضاربة (آر. يارغر، 2022، صفحة 23).

شهدت الإستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية تحولات هامة عبر عقود منذُ نشأتها وتطورها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وصولاً حتى مرحلة الحرب الباردة وما بعدها. ولقد مرّت السياسة الخارجية التركية بمراحل ثلاث: مرحلة الحرب الباردة حينما كانت تركيا منحازة تماماً إلى الولايات المتحدة الأميركية وتربطها بإسرائيل علاقة وثيقة، ومرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وهنا أصبحت تركيا جسراً بين الغرب والشرق غير أنّها اصطدمت بالرفض الأوروبي والروسي، ومرحلة ما بعد أحداث 11/أيلول/2001، حيث بدأت تركيا تفتش عن دور خاص لها، وترافق ذلك مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى قمة السلطة، حيث بادر إلى صوغ مشروع سياسي جديد لتركيا يأخذ بعين الاعتبار دوراً للتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والثقافة والجيش معاً.

شهد العقد الذي أعقب سقوط الاتحاد السوفياتي فترة ضائعة لتركيا، حيث كانت سياستها الخارجية تقتصر على الاستجابة للأزمات فقط، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أصبحت تركيا تعتمد سياسة خارجية تجمع بين البُعد الجيو–استراتيجي والبعد التاريخي والثقافي، ممّا أضفى عمقاً جديداً على استراتيجيتها (أبو فخر، 2009، صفحة 150).

اتبع حزب العدالة والتنمية نهجاً جديداً في السياسة الخارجية التركية يعتمد بشكل أساسي على مبدأ "العمق الإستراتيجي"، الذي وضعه أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي، في كتابه "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" (أوغلو، 2010، صفحة 609).

في البداية، كان يُنظر إلى الكتاب على أنّه مجرد تأملات أكاديمية من كاتب تركي ذو خلفية إسلامية، لكن بعد أن تولى أوغلو منصب مستشار أردوغان للسياسة الخارجية، ثمّ وزيراً للخارجية، أصبح لديه تأثير مباشر على السياسة الخارجية التركية، ممّا أتاح له تطبيق الإطار النظري الذي قدمه في كتابه على أعلى المستويات السياسية.

تمتلك تركيا عمقاً جغرافياً وكذلك عمقاً تاريخياً يتمثّل في إرث الإمبراطورية العثمانية، التي كانت واحدة من أبرز المراكز العالمية في تاريخها، وهذا الإرث العثماني ينعكس على الواقع المعاصر للدولة التركية، حيث يجتمع فيها مزيج متنوع من العناصر القوقازية والبلقانية والشرق أوسطية والتركية والأناضولية، والتي تندمج تحت مظلة الدولة التركية (محمود عبده، 2009، الصفحات 169- 170).

نتيجة لعمقها الجغرافي والتاريخي، تُمثّل تركيا دولة ذات هويات إقليمية متعددة، لذا، يجب على تركيا أن تتجاوز تصنيفها كدولة طرفية وتعتمد سياسة خارجية جديدة تركز على تحقيق الاستقرار ليس فقط لنفسها، ولكن أيضاً لجيرانها في مناطق نفوذها، كما يتعين على تركيا أن تعزز أمنها القومي واستقرارها من خلال تطوير دور أكثر فعالية في ضمان النظام والأمن والاستقرار في المناطق المحيطة بها.

بذلك تكون تركيا قد انطلقت من صياغة استراتيجيتها الجديدة، وفقاً لنظرية العمق الإستراتيجي، والتي ترتكز على الأبعاد الجيوسياسية لتركيا، ولا سيما المكونين اللذين يشكلان أساس العمق الاستراتيجي، وهما: العمق الجغرافي، والعمق التاريخي.

اتخذت العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط مساراً دينامياً قلّما نجد له مثيلاً في التاريخ، وهذا يرجع إلى التأثر الثقافي والسياسي، عن طريق الخليفة التاريخية التي أثرت وما زالت في علاقات الطرفين، فضلاً على مصالحهم، يضف إلى ذلك ما كان للقرب الجغرافي من أثر البالغ في التأثير في طبيعة توجهاتهم، وإنّ سياسة تركيا حيال هذه المنطقة تتمحور حول ضرورة احتفاظها بموقع يؤهلها لتأدية دور فاعل في هذه المنطقة (حسن، 2006، صفحة 192).

وفي ضوء هذه الحقائق والمعطيات الجغرافية والتاريخية، تبنت تركيا أربعة مبادئ أساسية في سياتها تجاه الشرق الأوسط، وهي التالية:

1- **مبدأ إحلال الأمن وكفالته للجميع:** إنّ إحلال الأمن وكفالته لكل شخص دون تمييز بين مجموعة وأخرى، ودولة وأخرى، وهو ما يجعل تركيا تتموضع في موقع الوقوف على مسافة من الجميع، والاضطلاع بدور الوسيط لحل المشاكل والأزمات، في مسعى لتوفير الأمن لدول المنطقة على اعتبار أنّها لا تحظى بالاستقرار، ولذلك فالهاجس الأمني هو عامل شبه مشترك بينها، فإذا كان الأمن مهماً لدولة معينة بذاتها ومفيداً لها، فالأولى تأمينه للجميع، ويتجلى النموذج التركي في القدرة على الموازنة بين متطلبات الأمن وحقوق الفرد والجماعة وحريتها.

2- **مبدأ الارتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة:** يفرض التواصل مع جميع الفاعلين من دون تحيّز لأحد "إقليميين أو دوليين"، حكومات وجماعات ومنظمات غير حكومية، وهذا يقتضي تفعيل سياسات مسؤولة متعددة الأبعاد تبتعد عن التنافس مع اللاعبين الآخرين، وتمكن تركيا من لعب دور مُميّز.

3- **مبدأ الترابط الاقتصادي المتبادل:** الذي من شأنه أن يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، وتؤمن تركيا بأنّ التكامل الاقتصادي يُعدّ ركيزة وشرطاً أساسياً الإحلال السلام في المنطقة، ولذا فقد بادرت تركيا إلى سلسلة من المشروعات الاقتصادية مع دول المنطقة، فهذا المبدأ يهدف إلى تثبيت التواصل السياسي على أسس مستدامة، والدفع باتجاه إيجاد مصالح مشتركة وفوائد متبادلة.

4- **مبدأ التعددية الثقافية:** هو الطريق الأسرع والأكثر فعالية فيما يتعلق بمخاطبة الآخرين خاصة عبر القنوات المدنية والشعبية، فالتعايش بين الثقافات المتعددة يُعتبر شرطاً مسبقاً لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وترى تركيا أنّ الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية شرط أولي لاستقرار المنطقة.

إنّ الشرق الأوسط الذي تتصوره تركيا يُمثّل منطقة تتمتع بالمزيد من الأمن والسلام من خلال توفير حوار سياسي مكثف إلى أعلى درجة، لا يترك مجالاً لتصادم الخلافات والنزاعات، وتوطيد الروابط الدينية والثقافية والعرقية بين المجتمعات على نحو يحقق الاستمرارية لحياة حرّة لكافة البشر، وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دوله (الدين، 2003، صفحة 14).

وفي التطبيق العملي طرقت تركيا أبواب دول الجوار اللصيق ودول المحيط القريب من أجل تصفية النزاعات، ثمّ دخلت إلى المنطقة عبر القضية الأم "القضية الفلسطينية" رافعة شعار الحق الإنساني ثمّ السياسي للفلسطينيين لتحتل بذلك موقعاً خاصاً في الصراع العربي– الصهيوني لا يبقيها حليفاً استراتيجياً لإسرائيل ولا يجعلها عدواً فعلياً لها، ثمّ تطور أداؤها في اتجاه بناء "الديوان التركي للاتصال والتفاوض".

إنّ أبرز ما يمكن تشخصيه من عناصر الاستراتيجية التركية عبر تموضعها في الشرق الأوسط هو: نزعة تركيا لاحتلال موقع مؤثر ومتقدم في العالم الإسلامي، ونزعة تركيا لاعتلاء موقع محوري في الشرق الأوسط، هذا كله مع الاحتفاظ بعلاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة الأميركية.

وإنّ ما يمكن أن يُحسب من ميّزة لهذه الاستراتيجية، هو أنّها استراتيجية وطنية، تستنهض إرث تركيا التاريخية وتوظف مكامن قوتها لخدمة الأهداف الوطنية العليا.

تُعتبر هذه المبادئ بمثابة مقاربة لعثمانية جديدة ينتهجها حزب العدالة والتنمية، والتي تقوم على مجموعة من الاستعدادات والتوجيهات الأساسية يتقدمها الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج، وفي إطار هذا المفهوم السياسي، كان يتعين على تركيا أن تمارس دوراً أكثر حيوية في السياسية الخارجية.

المطلب الثاني: أسباب مراجعة تركيا لإستراتيجيتها

هناك مجموعة من الأسباب التي ألحت وسرعت من ضرورة مراجعة تركيا لإستراتيجيتها، ولعلّ من أهمها:

أولاً: الأسباب الإستراتيجية

عانت تركيا من هاجس فقدان الأهمية الاستراتيجية، وهو الهاجس الذي بدا واضحاً بعد نهاية الحرب الباردة، وانكشاف عوالم جديدة في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان واختلال موازين القوى في الشرق الأوسط، وتعزز هذا الهاجس بعد توسع حلف الناتو إلى أوربا الشرقية، لذلك راح التفكير التركي البراغماتي يقلب الأوراق جيداً بعد قراءة متأنية للواقع الإقليمي والدولي، فما كان من أنقرة إلّا أن حثت الخطى باتجاه الاستفادة من عوامل القوة الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تمتلكها (دياب، 2004، صفحة 162).

بدأت تركيا تبحث عن مكامن قوتها وتسعى لتوظيفها لخدمة مصالحها القومية، فهي تدرك أنّ الولايات المتحدة ترى فيها لاعباً جيو–استراتيجياً في منطقتي البلقان والشرق الأوسط، وكذلك محوراً جيوبوليتيكياً مهماً يعول عليه الأمريكيون لتحقيق عدّة أهداف

استراتيجية، فالمصالح الهائلة الممتدة من آسيا الوسطى حتى الخليج العربي تتطلب وجوداً عسكرياً وحليفاً مباشراً في السيطرة على قوس النفط الكبير المُمتد من آسيا الوسطى وبحر قزوين حتى الخليج العربي (حنفي، 2004، صفحة 134).

يصب دور تركيا بمعظمه باتجاه تعميق مكانتها إقليمياً بِمَا يؤمن لها درجات أعلى من الازدهار الاقتصادي والنفوذ السياسي والتأثير المعنوي في الساحة الإقليمية وبالتالي العالمية، لكن هذا الخط العام للطموحات والأهداف التركية في المنطقة لم يتبلور إلّا مؤخراً، مع تبلور معطيات داخلية وإقليمية ودولية، إمّا قبل ذلك فكانت طموحات أنقرة الإقليمية مغايرة (راشد، 2004، صفحة 52). فتركيا تدرك المتغيرات التي قد تحصل في الخريطة الجيو–سياسية للشرق الأوسط مع إطلالة العهد الأميركي الجديد من جهة، ومع استئناف الانطلاقة الروسية باتجاه الشرق الأوسط من جهة ثانية، ومع التحفز الأوربي أيضاً باتجاه المنطقة من جهة ثالثة، وهي بالتالي تحرص على حجز مكان مرموق لها عشية هذه المتغيرات.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية

ممّا لا شك فيه أنّ العامل الاقتصادي يُعدّ من العوامل المهمة في كل منظومة، تهدف إلى تبني إستراتيجية جديدة تسعى من خلالها إلى الوصول إلى أهداف محددة، وكثيراً ما كان العامل الاقتصادي سبباً مباشراً في زوال وتحرك وتحالف الدول والإمبراطوريات، وذلك لارتباطه بشكل مباشر بحياة الناس من جهة، وفي المفاصل الأساسية لتحرك الدولة ونموها من جهة أخرى، كما يُعد عاملاً أساسياً من عوامل مرونتها في المناورة في ساحات العلاقات الدولية، حيث تشير الأحداث إلى أنّ الحرب القادمة هي حرب اقتصادية، حرب لا وجود للأسلحة العسكرية فيها، ولا تستطيع مختلف الأسلحة إنهائها ما لم تكن المنظومة الاقتصادية حاضرة بقوة، وهذا ما قاد تركيا إلى أن تتبنى استراتيجية جديدة.

ففي 19/شباط/2001 انفجرت أخطر أزمة اقتصادية في تاريخ تركيا أفقدت المواطن بين ليلة وضحاها ثلثي قيمة عملته، التي انخفضت بصورة دراماتيكية أمام الدولار من 500 ألف إلى مليون، وأغلقت أكثر من 400 مؤسسة صغيرة أبوابها وارتفع عدد العاطلين عن العمل من مليون ونصف إلى ثلاثة ملايين، فضلاً عن انخفاض الناتج القومي الصافي من 200 إلى 150 مليار دولار عام 2002، كما ظهرت عمليات نهب المال العام من جانب الحكومة قاربت أثني عشر مليار خلال عامين فقط، ذلك كله رهن تركيا لصندوق النقد الدولي عبر سبعة عشر مليار دولار قروض خلال أقل من سنة (الدين، 2003، صفحة 20).

أنّ هذه الأحداث وغيرها ألقت بثقلها على الوضع السياسي في تركيا، فقد سعى القادة الأتراك لصياغة موقف يعالج هذه المشاكل التي أصبحت شبه مزمنة، والتي كانت تتطلب بحسب الخبراء الاقتصاديين، الحصول على مساعدات يمكنهم من خلالها أن يتجاوزوا الأزمة الاقتصادية، وكذلك الإبقاء على القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي والالتزام بشروطه، كما رأى البعض أنّ عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي هو الحل الأمثل لكل المشاكل الاقتصادية (الدين، 2003، صفحة 20). ولقد بدا واضحاً أنّ أغلب الأحزاب المتنافسة في الانتخابات عاجزة عن طرح تصورات بحلول حقيقية لمشكلات لمجتمع، حيث كانت تدرك تفوق حزب العدالة والتنمية عنها في ذلك، حيث تبنى الحزب برنامجاً واضحاً لحل مشاكل المجتمع (حسن، 2006، صفحة 209).

كما استفاد الاقتصاد التركي من الظروف الجيوسياسية، وذلك عبر تحسين تركيا لعلاقاتها مع الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، وبدول القوقاز والتي أدّت إلى تقوية علاقتها الاقتصادية بهاتين المنطقتين، كما أنّ سياسة روسيا الجريئة فيما يتعلق باستخدامها صادرات الطاقة كأداة دبلوماسية زادت من أهمية تركيا باعتبارها ممراً لعبور الطاقة المستخرجة من بحر قزوين إلى البحر الأبيض

المتوسط، وفي الوقت نفسه تواصل تركيا محاولاتها للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ولو بخطوات بطيئة وانتكاسات عديدة. وبالفعل يكون حزب العدالة والتنمية قد استطاع أن يحقق نتائج كبيرة في المجال الاقتصادي، كانت نتيجة لسياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الناجحة التي اتبعها، فقد قام الحزب منذُ توليه السلطة بوضع برنامج خاص للاستقرار الاقتصادي، كما قام بتعديل وإلغاء بعض القوانين الاقتصادية التي تتعارض مع رؤيته الاقتصادية الجديدة، وبالإضافة للتعاون مع صندوق النقد الدولي لخفض معدل التضخم، كما قام بتعزيز سياسة الاستيراد والتصدير (مرجان، 2004).

يتضح ممّا تقدم، أنّ العامل الاقتصادي كان من ضمن أهم العوامل المساعدة والدافعة لإحداث تغيير سياسي نوعي في الداخل التركي، سرعان ما وجد صداه في الدوائر السياسية الخارجية لتركيا، والتي مثلت إحدى العناصر الأساسية ضمن ما سُمّي فيما بعد بالإستراتيجية التركية الجديدة.

ثالثاً: الأسباب السياسية

تُعدّ الأسباب السياسية من الأسباب التي حدت بتركيا لطرح استراتيجية جديدة والتي تنحصر بالدائرة الداخلية لتركيا، والتي تمثلت بصعود التيار الإسلامي، لكن باسم وفكر ونظرة جديدة في التعاطي مع الأحداث والمتغيرات، والذي تُمثّل بحزب العدالة والتنمية.

أنّ تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة في المنطقة التي يقر دستورها بالعلمانية كمادة لا يمكن حذفها من الدستور، حيث تنص المادة (2) من دستور تركيا 1982 المُعدّل عام 2017، على أنّ: "الجمهورية التركية جمهورية ديمقراطية علمانية اجتماعية، تقوم على سيادة القانون؛ في حدود مفاهيم السلم والعلم والتضامن الوطني والعدالة، مع احترام حقوق الإنسان، والولاء لقومية أتاتورك، وتقوم على المبادئ الأساسية الواردة في الديباجة"، وتفرض هذه العلمانية على كل من يريد ممارسة الحياة السياسية الابتعاد عن استخدام الدين في الحياة السياسية بأي شكل كان وإلّا اعتبر ذلك انتهاكاً للدستور وقانون الأحزاب.

فجميع الأحزاب الإسلامية التي أنشأها نجم الدين أربكان على سبيل المثال تمّ إغلاقها وإبعادها عن الحياة السياسية بسبب اتهامها بخرق الدستور وعدم احترام العلمانية. كما تعرض المئات من السياسيين الإسلاميين للسجن والحظر على نشاطهم السياسي إمّا بسبب تصريحات دينية صريحة لهم أو الاستشهاد بِمَا تمّ تأويله من نصوص أو حتى إشارات دينية.

عكست القوى المتنامية للأحزاب الإسلامية في تركيا الدمقرطة السياسية، والاجتماعية والاقتصادية التدريجية للبلاد، وشملت هذه العملية الانفتاح الاقتصادي في ثمانينات القرن العشرين، الذي زاد الاستثمارات الأجنبية، والصيرفة الإسلامية، والتجارة الخارجية، وفرص المشاريع الخاصة، والازدهار الداخلي العام، وهو ما ساعد على ظهور مجموعات، التي اثبتت فيما بعد، أنّها المصدر الرئيسي للدعم المالي للأحزاب الإسلامية التركية.

في القرن الماضي، شهدت تركيا انتشاراً متزايداً للإعلام الإسلامي، ففي منتصف التسعينات بدأت الحركة الإسلامية تكتسب حضوراً متنامياً في البرلمان، وحقق الإسلاميون انتصارات انتخابية في البلديات الكبرى مثل أنقرة وإسطنبول، ورغم حظر حزب الرفاه، بعد أن أجبر الجيش نجم الدين أربكان على الاستقالة في عام 1997، فقد تجسدت الحركة سريعاً في شكل حزب الفضيلة، ثمّ انشق الإصلاحيون الإسلاميون الليبراليون عن أربكان لتأسيس حزب العدالة والتنمية، بينما شكّلت المجموعة الإسلامية القديمة الموالية لأربكان حزب السعادة، الذي كان له تأثير محدود.

وبذلك فإنّ حزب العدالة والتنمية لم ينبثق من العدم، فقد نشأ من سلسلة من الحركات والأحزاب الإسلامية في تركيا وتطورت وتعلمت وتغيرت على مدى فترة خمسة وثلاثون عاماً، لكن حزب العدالة والتنمية كان أول حزب يتحرر من النفوذ الإسلامية التقليدية لنجم الدين أربكان، الذي قاد أربعة أحزاب إسلامية متتالية خلال الفترة 1970– 1997، مع حظر كل منها في نهاية المطاف، ولقد كان حزب العدالة والتنمية يُعتبر الحزب الأكثر اعتدالاً ومهنية ونجاحاً في هذه السلسلة الطويلة من الأحزاب الإسلامية في تركيا، وبذلك استطاع هذا الحزب أن ينتقل بالحركة الإسلامية من الهامش إلى مركز السلطة في مختلف المؤسسات السياسية في تركيا (فولر، 2009، الصفحات 71–73).

ولم يُشكّل فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات النيابية العامة فوزاً عادياً أو حتى بارزاً، بل كان استثنائياً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، إذ لم يسبق أن شهدت الانتخابات التركية هذا المستوى من النتائج المثيرة مثل ما أسفرت عنه هذه الانتخابات، حيث أسفر الانتصار الساحق لحزب العدالة والتنمية عن تصفية طبقة سياسية بكاملها بصورة غير مسبوقة بما يمكن تشبيهه بـ "إفلاس سياسي كبير"، حيث لم يستطع سوى حزب الشعب الجمهوري من تعدي العتبة الانتخابية ليكون الحزب المعارض الوحيد، حيث حصل على (178) مقعداً (الدين، تركيا الصيغة والدور، 2008، الصفحات 29–30).

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة تغير المشهد التركي داخلياً وخارجياً، فحزب يتفرد بالسلطة حكومةً وبرلماناً لم يكن مجرد تغيير في الجهة الحاكمة، وإنّما كان مشروعاً متكاملاً أتاح لتركيا خلال أربع سنوات أن تكون موضوع احترام وتقدير، إذ كان العنوان الأوروبي وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي هما: الإنجاز الأبرز داخلياً وخارجياً، فقد كانت سياسة تعدد الإبعاد التي انتهجها الحزب في السياسة الخارجية لها مفاعيل مثيرة على علاقة تركيا مع العالمين العربي والإسلامي، فللمرة الأولى يوظف العامل الديني وإنّ ضمن صفوف محددة في السياسة الخارجية، وبموجب هذه السياسة نجحت تركيا في إقامة أوسع شبكة علاقة انفتاحية مع الدول العربية والإسلامية (الدين، 2007، صفحة 183).

المبحث الثاني

الدور الإستراتيجي لتركيا في الشرق الأوسط

يُعرف التوازن الإستراتيجي بالتعاون النسبي– المتكافئ في الإمكانيات وجميع عناصر القوة البنائية والسلوكيات القيمية التي تتوافر عليها القوى العالمية والإقليمية ضمن نطاق ما يمارسانه من سلوكيات وأفعال وأداء استراتيجي يحمل شمولية ما يحملانه من أهداف. وإنّ تحقيق التوازن الإستراتيجي بأبعاده وسماته السابقة أي تعادل القدرات المرتبطة بالقوة الشاملة للدولة أو مجموعة الدول في الإقليم ومرونة وفاعلية حركة تلك الدول ومواقف القوى الدولية والإقليمية ذات التأثير إنّما يستند بالدرجة الأولى على قوة وتأثير تلك المجموعة من الدول المعنية لتحقيق التوازن الإستراتيجي في مواجهة الأطراف الأخرى المنافسة وقدرتها على حشد التحالفات اللازمة لدعم هذا الاستقرار (أبو خزام، 1999، صفحة 67). ونشير هنا إلى أنّ قوة هذه الدول تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى أو الأطراف الأخرى ونعني بالقوة هنا توافر الإرادة والرغبة لتحقيق التوازن الإستراتيجي بغض النظر عن حجم الدولة أو تفاوت قدارتها الشاملة، فالمعيار الشامل هنا هو قدرتها على إنتاج القوة وممارسة التأثير.

وتاريخياً كانت الدول تمارس قوتها لتحقيق التوازن الإستراتيجي مع الدول المنافسة لها من خلال أداتين رئيسيتين هما: الحرب والدبلوماسية وتقرر الدول متى تأخذ بأي من هاتين الأداتين أو كلاهما أو التهديد باستخدامهما وإذا كانت الأداتان وسيلتين لتحقيق القوة فإنّ مجرد التهديد بهما أصبح أداة للردع، وقد تطورت أشكال القوة والتأثير لتحقيق التوازن الإستراتيجي من خلال الأدوات الاقتصادية والإعلامية والنفسية فتعدد تتبعاً لذلك أدوات الدول لتحقيق التوازن الإستراتيجي.

سعت تركيا إلى تعزيز مصادر قوتها العسكرية والاقتصادية ونفوذها السياسي من أجل طرح نفسها طرفاً فاعلاً في أي ترتيبات حالية أو مستقبلية في الشرق الأوسط، وتعبّر تركيا عن اهتمامها بالمنطقة المحيطة بها من منطلق الاستجابة للموقع الجيو– سياسي الذي يفرض عليها الاهتمام وأخذ دور مهم بالنسبة إلى البيئة الإقليمية كونها مصدر للتهديدات القادمة والمهددة لأمنها القومي، أو لإقامة علاقة اقتصادية أو مجالاً لممارسة النفوذ الإقليمي والدولي (كيطان، 2015، صفحة 57).

من هذا المنطلق، أصبحت تركيا معنية بصورة مباشرة بأخذ دور أكبر من قبل، وذلك يتطلب المزيد من الانخراط في البيئة الإقليمية والدولية، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق توازن بين مصالحها الإستراتيجية وبين الدور الذي ستقوم به، وما ينبغي أن تفعله في الشرق الأوسط، وفقاً لذلك؛ أدركت تركيا ما هو مطلوب منها، وجعلت تحركاتها تتراوح بين خيارات وأدوار متنوعة، كممارسة دور المراقب إزاء عدد من القضايا ودور الوسيط، ومن ثمّ دور التورط الكامل أي الأعمال العسكرية في عدد من القضايا (دني، 2014، صفحة 73).

لبيان التوازن الإستراتيجي لتركيا في الشرق الأوسط لا بدّ من بيان دورها الاستراتيجي في الساحة الإقليمية في المطلب الأول، وبيان دور الإستراتيجي في الساحة الدولية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الدور الإستراتيجي لتركيا في الساحة الإقليمية

تتمتع الدولة بمقومات تساعدها على توجيه دورها، ورغم ذلك فالبيئة الإقليمية وما تحتويه من فرص وتحديات في قرارات الدولة وتوجهاتها وخياراتها الإستراتيجية، وتُعدّ تركيا من أكثر الدول التي تأثرت بمحيطها، حيث تتمتع بموقع جغرافي فريد بين قارات آسيا وأوروبا، وتُعتبر جسراً بين الشرق والغرب، وهذا الموقع جعلها لاعباً رئيسياً في الأحداث الإقليمية والدولية، حيث تؤثر في توازن القوى الإقليمي والاقتصاد العالمي، كما أنّ التاريخ العثماني لتركيا يضفي عليها إرثاً قوياً في المنطقة، ممّا يعزز من دورها الإستراتيجي الحالي، كما ساهمت العديد من المتغيرات في إحداث تحول محوري في أداء تركيا ودورها خاصةً ما شهدته منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة.

أولاً: متطلبات الدور التركي وفق المنظور الإستراتيجي الإقليمي

تُعدّ منطقة الشرق الأوسط البيئة الأكثر تأثيراً على تركيا في رسم استراتيجيتها وإنّ قدرة تركيا في الحفاظ على مقومات القوة الإقليمية الفاعلة لا بدّ أن تأتي من خلال بناء منظور استراتيجي شامل يُعبر عن مصالحها سواءً الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية، وذلك المنظور جرت عليه بعض التعديلات بحكم المتغيرات التي طرأت على الشرق الأوسط، إلّا أنّه يبقى المبدأ الأساس لمجمل تحركات تركيا للمستقبل القريب.

إنّ تعزيز دور تركيا الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، تحتاج تركيا إلى تحقيق عدة متطلبات أساسية تتعلق بالجوانب العسكرية، الاقتصادية، السياسية، والدبلوماسية، وتُعَدّ هذه المتطلبات حيوية لتحقيق أهداف تركيا الإستراتيجية في المنطقة وتعزيز نفوذها على الساحة الإقليمية.

إنّ متطلبات الدور الاستراتيجي لتركيا فهي التكيف والانسجام مع تحولات البيئة الإقليمية وانعكاسها على تركيا، وأنّ التطورات التي طرأت على المنطقة دفعت تركيا إلى إعادة التفكير بدورها الإقليمي وضرورة البدء بنهج إستراتيجي مختلف من ناحية التكتيك والأدوات، مع ما استجد من أحداث من أجل الحفاظ على المكاسب وعدم خسارة ما تحقق من إنجازات واتباع نهج يرتكز على تفعيل الدور التركي سواءً باستخدام القوة الصلبة أو الناعمة (أيوب و آخرون، 2016، صفحة 359).

تبنت تركيا استراتيجيات من أجل بلوغ المكانة والنفوذ الإقليمي، كان أبرزها تفعيل الأداء الدبلوماسي، وحسب وصف أحمد داوود أغلو: "تركيا بوسائلها الدبلوماسية أثبتت أنّها يمكن أن تكون القناة الأقوى والأكثر موثوقية بين الدول والمجتمعات والأطراف الفاعلة". كما عملت تركيا على تجسيد نهج الدبلوماسية منذُ اللحظة الأولى التي تبنى فيها حزب العدالة والتنمية وانتقالها إلى الطرف المبادر لا المنتظر لِمَا سيجري (يوسف، 2015، صفحة 57)، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الدور التركي النشط في المنظمات الإقليمية والدولية، واستضافتها للقمم والمؤتمرات الدولية المهمة، فضلاً عن النظرة الإيجابية من الرأي العام العالمي بأنّ تركيا لها دور في الاستقرار ليس من أجلها فقط، بل لأجل المنطقة المحيطة بها.

أصبحت تركيا تتطلع إلى أخذ دور ريادي من أجل تحقيق التوازن بين الإستراتيجية الجديدة ومتطلبات الدور بما يتفق مع متغيرات البيئة الإقليمية، لذا يلاحظ أن لتركيا أدواراً في قضايا متعددة سواءً على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

ثانياً: متطلبات الدور الاقتصادي التركي وفق المنظور الإستراتيجي الإقليمي

سعت تركيا لتعزيز دورها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط من خلال تبني إستراتيجيات تتيح لها التأثير على الساحة الإقليمية وتعزيز مصالحها الوطنية، ويتطلب تحقيق هذا الدور مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تتناول مختلف جوانب الاقتصاد التركي، بدءًا من تحسين الأداء الداخلي إلى توسيع النفوذ الاقتصادي على مستوى الإقليم.

لقد بدأت تركيا تطرح على العلن توجهاتها الاقتصادية الجديدة من خلال الانفتاح على الشرق الأوسط والاستفادة من أسواقه، وبناء مصالح اقتصادية واسعة وخاصة مع الدول العربية، لتكون هي سلة اقتصادية لشعوبه، وهي توظف ثرواتها المائية ومشاريعها العملاقة، وانتاجها الصناعي، وبيئتها السياحية وموقعها الجغرافي كخط ترانزيت دولي لتعزيز مسعاها لتكون شريكاً اقتصادياً قائداً في المنطقة (ربابعة، 2010، صفحة 35).

إنّ استخدام تركيا للعامل الاقتصادي في تنمية دوره إقليمياً نحو الشرق الأوسط يرتبط بشكل أساسي بدول الجوار الجغرافي، إضافة إلى اهتمام تركيا بالخليج العربي كإحدى أهم المناطق في العالم الغنية بالموارد الطبيعة ولا سيما النفط، فمثلاً العراق، فبالرغم من أنّ علاقة تركيا بالعراق ترتكز بشكل أساسي على القضايا الأمنية والسياسية، إلّا أنّ هذا لم يخفي عن إدراك تركيا أهمية العراق بالنسبة لها من الناحية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، يبدو أنّ التوجه الاقتصادي التركي نحو العراق مرتبط بشكل أساسي بموارد الطاقة وبالأخص النفط، حيث أنّ أكبر حجم العلاقات الاقتصادية التركية مع العراق تتركز بشكل أساسي في إقليم كردستان العراق، وقد ظهر هذا الأمر بشكل واضح عندما اتفق رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عام 2013 مع رئيس وزراء حكومة الإقليم "نيجرفان بارزاني" على إنشاء خط أنابيب غاز وتقاسم الإيرادات الناجمة عنه، وبهذا فإنّ تركيا ستتحول إلى معبر رئيسي لتصدير الغاز الكردستاني إلى أوروبا وستحصل تركيا في نفس الوقت على مبالغ هائلة من التعريفات الجمركية على تصدير الغاز عبر أراضيه (خسرو جوزل، 2014، صفحة 9).

وسعياً من تركيا لاستغلال الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بمنطقة الخليج العربي، فقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا ومنطقة الخليج قفزة نوعية نتيجة التوقيع على مذكرة التفاهم وفي عام 2001 والتوقيع على نفس المذكرة على عدّة اتفاقيات تجارية، حيث تمّ التوقيع على اتفاقيات زراعية والبنية التحتية التركية.

وأخيراً يمكن القول بأنّ: تلبية متطلبات الدور الاقتصادي التركي وفق المنظور الإستراتيجي الإقليمي تتطلب التركيز على تعزيز البنية التحتية، توسيع التعاون الإقليمي، تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، تعزيز القدرة التنافسية، ودعم دور تركيا كمركز اقتصادي إقليمي، ومن خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن لتركيا أن تعزز من موقعها كقوة إقليمية مؤثرة وتلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط (خسرو جوزل، 2014، صفحة 9).

ثالثاً: التحديات والعوامل المحفزة للدور التركي

تواجه تركيا مجموعة من التحديات الكبيرة التي تؤثر على قدرتها على تحقيق دورها الإستراتيجي في الشرق الأوسط، من التحديات الأمنية والاقتصادية إلى التوترات الدبلوماسية. ومع ذلك، هناك أيضاً العديد من العوامل المحفزة التي تعزز من دورها، مثل الاستثمارات في البنية التحتية، التوسع الاقتصادي، وتعزيز النفوذ الإقليمي. فمن خلال مواجهة التحديات بفعالية واستغلال العوامل المحفزة، يمكن لتركيا أن تعزز من دورها كمركز إقليمي مؤثر في الشرق الأوسط.

مقابل العوامل التي تتمتع بها تركيا المحفزة للدور في الشرق الأوسط الجديد، فإنّ جملة المعوقات قد تؤثر سلباً على فاعلية أي دور لتركيا خصوصاً في المجال الإقليمي.

واجه المجتمع التركي انقسامات حادة على أكثر من مستوى، والتي تحد من اندفاعه تجاه أي حركة تكاملية في النظام الشرق أوسطي، أيديولوجياً الانقسام الأبرز بين الإسلاميين والعلمانيين، عرقياً التضاد بين العرب والأكراد، ويتبع هذه الانقسامات اختلافات قوية حول خياراتها وهويتها الحضارية، هل هي إسلامية أو تركية أم أوروبية.

تنفرد تركيا بخلافات تُعد غير حميمة أغلب الأحيان، وغالباً ما توصف بالعدائية مع معظم دول الجوار باستثناء جورجيا، فكان هناك خلاف مع بلغاريا حول الأقلية التركية، مع اليونان خلافات عديدة منها الجرف القاري وبحر إيجة والمياه الإقليمية وقبرص، والدور التركي تجاه الشعوب الناطقة باللغة التركية والمسألة الكردية، والخلاف مع أرمينيا حول قضية إبادة الأرمن، مع إيران اختلاف حول النفوذ والاختلاف الأيديولوجي مع العراق حول قضية الموصل وكركوك وما يتعلق بقضايا الحدود والنفط والمياه والمسألة الكردية.

كما واجهت تركيا نتيجة ظروف اقتصادية أو سياسية أزمات متكررة مع الحلفاء الدوليين إضافة إلى الأزمة الاقتصادية مع الولايات المتحدة، والتي تسببت بأضرار بالغة بالعملة لتركية، وأضرت بالقطاعات الصناعية والمصرفية، وكذلك الخلافات مع روسيا حول النفوذ في آسيا الوسطى وحركة المرور بالمضايق التركية (النعيمي، 2011، صفحة 181).

كما ساهمت العوامل المحفزة للدور التركي في تعزيز مكانة تركيا وزيادة تأثيرها، وقد أدت هذه العوامل بِمَا في ذلك المتغيرات السريعة على المستويين الإقليمي والدولي، إلى تحفيز تركيا على أداء دور فعّال ومؤثر. فعلى الصعيد الداخلي؛ قام حزب العدالة والتنمية بخلق حالة سياسية وأمنية واقتصادية تستدعي أحداث تغيرات جذرية في طبيعة إستراتيجية تركيا بِمَا يتفق مع ثقلها ومكانتها في القرن الواحد والعشرون فيما بات يُعرف بتركيا الجديدة، فقد تراجع دور الجيش في الحياة السياسية التركية بفضل الإصلاحات التي قامت في تركيا بعد العام 2002.

بات يُنظر إلى الجيش كإحدى أهم المؤسسات في الدولة التركية التي يجب أن تلتزم بالحياد تجاه الشأن السياسي وإخضاعها لتوجيهيات الجناح المدني في الدولة المخولة من الشعب، واقتصر دورها لحماية أمن تركيا الداخلي والخارجي، ويرجع سبب الإصلاحات إلى تذمر الشعب التركي من كثرة تدخل الجيش في الحياة السياسية وعدم وجود اتفاق بين الإدارة المدنية والعسكرية بشأن طموحات تركيا، فضلاً عن فقدان المؤسسة العسكرية الدعم الأميركي مقابل مساندة إصلاحات حكومة العدالة والتنمية.

المطلب الثاني: الدور الإستراتيجي لتركيا في الساحة الدولية

تُعتبر تركيا من الدول ذات الأهمية الإستراتيجية البارزة على الساحة الدولية، حيث تلعب دوراً محورياً في مختلف القضايا الإقليمية والعالمية. ويعود هذا الدور إلى موقعها الجغرافي الفريد الذي يربط بين أوروبا وآسيا، ممّا يجعلها حلقة وصل بين الشرق والغرب، كما تمتلك تركيا اقتصاداً قوياً وجيشاً حديثاً، وهي عضو فعّال في المنظمات الدولية مثل حلف شمال الأطلسي.

يُعدّ الدور الإستراتيجي لتركيا في الساحة الدولية من المواضيع الحيوية التي تعكس التفاعل المعقد بين القوى الإقليمية والعالمية، فبعد نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، سعت تركيا إلى تعزيز مكانتها الإستراتيجية من خلال استغلال موقعها الجغرافي الفريد وتاريخها العريق ومواردها الاقتصادية.

كما تلعب تركيا دوراً رئيسياً كوسيط في العديد من النزاعات الإقليمية، حيث تسعى إلى تقديم حلول دبلوماسية وتخفيف حدّة التوترات.

تُعدّ تركيا في طليعة القوى الإقليمية التي استطاعت فرض إراداتها السياسية والعسكرية في الكثير من قضايا الشرق الأوسط، بفضل ما تمتلكه من إمكانيات اقتصادية وقوة عسكرية، بالإضافة إلى ذلك، تملك تركيا شبكة من التحالفات والروابط الدولية مع قوى كبرى، فضلاً عن طموحاتها بإعادة العثمانية بصيغة جديدة عن طريق توجهاتها وأدوارها لا سيما القضايا المهمة في الساحة الدولية.

منذُ انضمام تركيا إلى حلف الناتو في 18/شباط/1952، واصلت ممارسة أدوار استراتيجية هامة في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وقد أشار أحمد داود أوغلو إلى أنّ استراتيجية الناتو شهدت تغييرات بعد انتهاء الحرب الباردة، ممّا أثّر في النظرة الإستراتيجية التركية، ولقد أصبحت تركيا تطمح الآن إلى لعب دور أكبر على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تركيا لا زالت تتمتع بأهمية إستراتيجية لحلف الناتو من الناحية العسكرية والأمنية والجيوسياسية، فموقع تركيا الإستراتيجي والحيوي الذي يتوسط المنطقة الواقعة بين قوسي الأزمات الشرقي والجنوبي، وفي كلا القوسين تأتي أهمية تركيا ودورها (كامل و سليم، 2004، صفحة 43)، حليفاً مُهمّاً للولايات المتحدة الأميركية وأوربا، وذلك لضمان مصالحهم في إطار المنظومة الأطلسية.

كما تُعد تركيا ذراع حلف الناتو الممتد في الشرق الأوسط نظراً لقربها الجغرافي من مناطق البلقان والقوقاز، آسيا الوسطى والخليج العربي من أجل دعم نفوذ الحلف وإنشاء دفاعات عسكرية لحماية أعضائه، فخلف الناتو لا زال بحاجة إلى قدرات تركيا العسكرية التي تُعدّ ثاني أكبر جيس في حلف الناتو، ومن أقوى الجيوش بين الدول الإقليمية، ويحتل مرتبة متقدمة من جيوش العالم، كما تُعد حاجزاً طبيعياً بين روسيا ودول أوروبا (دني، 2014، صفحة 15).

استمرت حكومة العدالة والتنمية في اتباع النهج ذاته الذي يركز على تعزيز ارتباط تركيا بالمنظومة الأطلسية وزيادة التعاون العسكري والأمني والسياسي مع دول الحلف، وذلك في سبيل تعزيز قدراتها الدفاعية وضمان أمنها القومي، وبعد انتهاء الحرب الباردة، طوّر حلف الناتو بشكل كبير من قدرات تركيا العسكرية، لا سيما مع ظهور مهمات جديدة للحلف وللقوات المسلحة التركية، كونها أحد الأعضاء البارزين، ومن هذه المهمات مثل مهام حفظ السلام، مكافحة الإرهاب، الإغاثة والمهمات الإنسانية وغيرها، التي أثبتت فعالية القوات التركية وجاهزيتها وطورت من برامجها العسكرية (كيطان، 2015، صفحة 332).

تلعب تركيا دوراً حيوياً في المصالح الإستراتيجية لحلف الناتو، وقد تجلى ذلك بوضوح عندما وافقت في عام 2011 على استضافة أجزاء من منظومة الدرع الصاروخي، وجاءت هذه الموافقة بعد أن كشفت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادرتها لإنشاء المنظومة خلال قمة الناتو في لشبونة عام 2010. وتهدف هذه المنظومة إلى تعزيز قدرات الحلف الدفاعية ضدّ التهديدات الناتجة عن الصواريخ البالستية ذات المدى المتوسط والبعيد. وكجزء من هذه المبادرة، تمّ تركيب أول رادار للإنذار المبكر على الأراضي التركية في عام 2011، ممّا يعكس التزام تركيا بدعم وتعزيز أمن الحلف وفعاليته في التصدي للتحديات الأمنية المتزايدة (لادمي، 2018، صفحة 432).

حاولت تركيا تجاوز الدور الوظيفي المرسوم لها في استراتيجية حلف الناتو، وذلك بفضل موقعها الجغرافي وامتلاكها لمقومات القوة، ورغم ذلك؛ لم تكن تركيا من بين صانعي الاستراتيجيات الغربية الكبرى، ففي خلال فترة الحرب الباردة كانت تركيا تُعتبر حاجزاً دفاعياً لأوروبا، ثمّ تحولت بعد ذلك إلى عنصر ثقل مهم لتحقيق توازن مع تعاظم النفوذ الإيراني.

لذا؛ بدأت القيادة التركية في توجيه اهتمامها نحو المشاركة في إعداد الاستراتيجيات الخاصة بحلف الناتو، بدلاً من الاقتصار على دور الأداة التنفيذية، وذلك تماشياً مع النهج النشط الذي تبناه حزب العدالة والتنمية، فكانت أولى خطوات هذا التوجه عندما قررت إعادة تقييم شراكتها الإستراتيجية مع حلفائها الغربيين، وذلك بعد تأجيل الولايات المتحدة طلب تركيا لدعم حلفائها في مواجهة هجمات حزب العمال الكردستاني التي تصاعدت في عام 2007، والتي انطلقت من شمال العراق.

أجاز البرلمان التركي لقواته المسلحة التدخل العسكري دون انتظار الدعم الغربي، وهو قرار يعكس رغبة تركيا في تعزيز قدرتها الإستراتيجية بشكل مستقل، وكانت المحاولة الثانية عندما قدمت تركيا ملاحظاتها قبل استضافة نظام الدرع الصاروخي، حيث أصرت على أن تكون المنظومة موجهة ضدّ تهديدات عامة، دون الإشارة صراحةً إلى روسيا وإيران. كما اشترطت أن تشمل المنظومة

كافة الأراضي التركية وأن يتم تقاسم الأعباء بين الدول الأعضاء، وبعد استجابة الناتو لهذه الشروط، شعرت تركيا بأنّها حققت إنجازاً ملموساً وبدأت تلعب دوراً أكثر تأثيراً وثقلاً داخل الحلف.

أمّا فيما يتعلق بالدور الاقتصادي التركي وفقاً للمنظور الإستراتيجي الدولي، فإنّ تركيا لم تقتصر رغبتها في تعزيز مكانتها الاقتصادية على علاقاتها بالدول العظمى فحسب، بل سعت أيضاً إلى إنشاء أو الانضمام إلى منظمات دولية اقتصادية، كما عبر عن ذلك أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الإستراتيجي"، فإنّ تركيا كانت تهدف إلى توسيع دورها الاقتصادي من خلال هذه المنظمات، ممّا يعكس سعيها لتحقيق تأثير اقتصادي أكبر على الساحة الدولية (أوغلو، 2010، صفحة 295).

هذا؛ وقد تجسدت الدوافع الاقتصادية التركية في الانضمام إلى المنظمات الدولية الاقتصادية بالأخص المتعلقة بمحيطها الإقليمي بثلاثة أمور؛ هي (مقلد، 2010، صفحة 337):

1- عدم قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، وإيمانها بأنّ التواجد في مثل هذه المنظمات يتطلب تكتيك يرتكز بالدرجة الأولى على تطوير الاقتصاد التركي من خلال تنمية علاقاته الاقتصادية سواءً مع دول المنظمة بصورة مجتمعية أم عبر إبرام اتفاقيات ثنائية معها.
2- ظهور الحاجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي كأساس للاستقرار السياسي في تركيا.
3- إدراك تركيا أنّ الانضمام لعضوية المنظمات الدولية الاقتصادية الإقليمية سيجلب لها أسواق كبيرة، وكونها ترى أنّ اقتصادها هو الأقوى فذلك يعني لعب دور أكثر فاعلية في الدول الأعضاء في هذه المنظمات.

كانت تركيا من أبرز الداعين لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، فقد رأت تركيا في هذه المنظمة أنّ لها دور كبير في استمرار تحفيز العلاقات الاقتصادية التي أخذت تتعاظم في شكل واضح منذُ عقد الثمانينات داخل المؤتمر الإسلامي، وإعطائها دفعة قوية سيكون لها أثر كبير في تقوية وضع تركيا داخل مراكز القوى الاقتصادية والسياسية العالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، وحتى يتسنى تطوير وجهة نظر إيجابية نحو العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامية بشكل خاص، وتطوير رؤية استراتيجية متماسكة ومنسجمة في هذا الاتجاه، فإنّ تركيا مطالبة بتجاوز الفرضيات النفسية لديها حيال هذا الموضوع، والمُتمثّلة في وجهات نظر ترى العالم الإسلامي عبارة عن مجتمعات متخلفة بشكل عام، وذلك لأنّ النظرة إلى الثقافة الإسلامية على أنّها نوع من الرجعية لا يمكنه أن يطور دبلوماسية عقلانية تجاه هذه المجتمعات (أوغلو، 2010، صفحة 296).

وفي العمق الآسيوي، برزت المبادرات الاقتصادية التركية التنظيمية من خلال الدعوة لإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي، وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة، وجاءت هذه الخطوة في سياق تحول المنظمة بعيداً عن الخيارات الإستراتيجية ذات الطابع الغربي، خاصة بعد الثورة الإيرانية، كما أنّ المنظمة، بعد انضمام الدول المستقلة حديثاً من الاتحاد السوفيتي السابق، اتخذت طابعاً تأثيرياً يشمل جميع مناطق أوراسيا (المخادمي، 2005، صفحة 50).

غير أنّ تركيا الاقتصادية عبر هذه المنظمة لم تكن كما تريد، فالخلافات التي حصلت بين أعضائه في فترة من التوتر الإقليمي أثرت على الخيارات الدبلوماسية ببعدها الواسع والخيارات المتعلقة بالمصالح الاقتصادية، وهذا ما تناقض على المستوى الضيق، وقد جعلت هذه التناقضات التعاون الاقتصادي بين الدول على المدى مرهوناً بالخلافات السياسية المؤقتة وبدلاً من أن يقع تقارب سياسي من أجل توسيع التعاون الاقتصادي (المخادمي، 2005، صفحة 50).

كما استطاعت تركيا أن تُنشئ عام 1992 منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، حيث من أبرز دوافع سعيها لإنشاء هذه المنظمة هو أن تجعل من نفسها نقطة التقاء اقتصادية بين دول آسيا الوسطى ودول البلقان نظراً لعضوية دول هاتين المنطقتين في المنظمة باعتبارها مطلة على البحر، وأيضاً لخلق منطقة تعاون وتبادل للتجارة الحرّة بين الدول المطلة على البحر الأسود والمجاورة لها، وهذ ما يمنح موقع تركيا في أسواق هذه الدول دوراً أكبر (مقلد، 2010، صفحة 339).

في الختام، يظل الدور الإستراتيجي لتركيا في الساحة الدولية عاملاً حاسماً في تشكيل توازنات القوى الإقليمية والعالمية، فمن خلال موقعها الجغرافي المُتميّز، واقتصادها القوي، وسياساتها الخارجية الديناميكية، استطاعت تركيا أن تفرض نفسها كفاعل رئيسي في القضايا الدولية.

الخاتمة:

تُمثّل الإستراتيجية التركية الجديدة في الشرق الأوسط تحولاً هاماً في السياسة الخارجية لأنقرة، حيث باتت تعتمد على نهج أكثر فاعلية وتكيفاً مع المستجدات الإقليمية والدولية. فمع تزايد التحديات السياسية والأمنية في المنطقة، أصبح لتركيا دور متنامٍ يسعى إلى تحقيق التوازن الإستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية، من خلال توظيف أدوات القوة الناعمة والخشنة وفقاً لمقتضيات المرحلة. وقد انعكست هذه التحولات على علاقاتها مع دول المنطقة، حيث باتت تركيا فاعلاً رئيسياً يسعى إلى الحفاظ على مصالحه وتعزيز نفوذه ضمن بيئة استراتيجية معقدة.

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها الشرق الأوسط، تتبنى تركيا سياسات متجددة تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية في قراراتها الإستراتيجية، مع السعي إلى التكيف مع التحولات التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية. وقد أدّى هذا التوجه إلى إعادة تموضع تركيا في العديد من الملفات الحساسة، سواءً من خلال التدخل المباشر في بعض الصراعات، أو عبر تعزيز نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي في المنطقة. كما أنّ التنافس بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، دفع أنقرة إلى تبني سياسة توازنات دقيقة، تحاول من خلالها تحقيق أكبر قدر من المكاسب الإستراتيجية دون الاصطدام مع أي من هذه القوى.

على الصعيد الإقليمي، عززت تركيا من تواجدها في العديد من الملفات الحساسة، حيث سعت إلى بناء تحالفات جديدة وتحسين علاقاتها مع بعض الدول العربية والإسلامية، في حين شهدت علاقاتها مع بعض القوى الإقليمية الأخرى فترات من التوتر والاختلافات. وتعكس هذه التحركات سعي أنقرة إلى تثبيت موقعها كقوة إقليمية ذات تأثير واسع في القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية للمنطقة، بِمَا يضمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية على المدى الطويل.

أمّا على المستوى الدولي، فإنّ الإستراتيجية التركية الجديدة تظهر رغبة أنقرة في لعب دور أكثر استقلالية، بعيداً عن الارتهان الكامل لأي من القوى الكبرى. فبينما تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع بعض الدول الكبرى والاستفادة من التحالفات الاستراتيجية، فإنّها في الوقت ذاته تحاول تقليل اعتمادها على أي طرف واحد، وهو ما يعكس توازناً دقيقاً بين الواقعية السياسية والطموحات الإقليمية والدولية.

إنّ تركيا، من خلال إستراتيجيتها الجديدة، تواجه تحديات كبيرة تتعلق بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها دون الدخول في صراعات مباشرة مع الأطراف الفاعلة الأخرى في المنطقة. فالتحولات المتسارعة في الشرق الأوسط، والتغيرات في مواقف القوى الكبرى، تفرض على أنقرة تبني نهج أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المستجدات.

وفي ختام البحث توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات نوردها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

1- ساهم الموقع الجغرافي الفريد لتركيا في تعزيز دورها الإستراتيجي، حيث تربط بين الشرق والغرب، ممّا يجعلها لاعباً رئيسياً في موازين القوى العالمية.

2- تبنت تركيا نهجاً جديداً في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، قائماً على التفاعل المباشر مع الأزمات الإقليمية والسعي لتعزيز نفوذها الإقليمي.

3- ترتكز الإستراتيجية التركية على مزيج من الدبلوماسية، والتعاون الاقتصادي، والقوة العسكرية، ممّا يعكس مقاربة متعددة الأبعاد في إدارة العلاقات الإقليمية.

ثانياً: التوصيات

1- ينبغي على تركيا اتباع نهج أكثر توازناً في سياستها الخارجية، بِمَا يضمن تحقيق استقرار طويل الأمد في الشرق الأوسط، وتجنب الدخول في صراعات قد تؤثر سلباً على مصالحها الإستراتيجية.

2- يتعين على تركيا تعزيز علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية من خلال الحوار الدبلوماسي، لتقليل التوترات وبناء تحالفات أكثر استقراراً.

3- ينبغي لأنقرة التركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة كوسيلة لتعزيز نفوذها الإقليمي دون اللجوء إلى التدخلات العسكرية.

المراجع:

إبراهيم أبو خزام. (1999). العرب وتوازن القوى في القرن الحادي عشر والعشرين: دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم (المجلد 1). طرابلس، لبنان: المكتبة العالمية.

أحمد داود أوغلو. (2010). العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية (المجلد 1). (محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، المترجمون) بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

أحمد دياب. (تشرين الأول, 2004). تركيا وإسرائيل .. أزمة عابرة أم منافسة قادمة ؟ مجلة السياسة الدولية، العدد (158).

أحمد نوري النعيمي. (2011). العلاقات التركية– الروسية: دراسة في الصراع والتعاون (المجلد 1). عمّان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

أحمد يوسف كيطان. (2015). تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية– تحولات الداخل ورهانات الخارج (المجلد 1). عمّان، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

إيمان دني. (2014). الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة (المجلد 1). الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

تيري دي مونبريال، و جان كلين . (2010). موسوعة الإستراتيجيا (المجلد 1). (علي محمود مقلد، المترجمون) بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

ثامر كامل كامل، و نبيل محمد سليم. (2004). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (المجلد 1). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

جراهام فولر. (2009). الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي (المجلد 1). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حسين مقلد. (2010). تركيا والاتحاد الأوروبي– بين العضوية والشراكة. مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1.

سامح راشد. (2004). دور تركيا الإقليمي ... آفاق ما بعد غزة. مجلة سؤون الأوسط، العدد (116).

صقر أبو فخر. (كانون الأول, 2009). التحول التركي: خرافة العثمانية الجديدة. مجلة المعلومات، العدد 73.

صلاح نيّوف. (2010). مدخل إلى الفكر الإستراتيجي (المجلد 1). الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

عامر مصباح. (2011). نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية (المجلد 1). القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.

عبد الحكيم خسرو جوزل. (كانون الثاني, 2014). قضايا السياسة والطاقة على محور انقرة–أربيل–بغداد.

عبد العظيم محمود حنفي. (2004). اتجاهات جديدة في السياسية الخارجية التركية. مجلة السياسة الدولية، العدد (156).

عبد القادر رزيق المخادمي. (2005). مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات (المجلد 2). بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

علي محمود عبده. (2009). أمريكا وتركيا .. من الحرب الباردة إلى عصر أوباما. مجلة شؤون عربية، العدد 140.

عماد يوسف. (2015). تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة (المجلد 1). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

غازي ربابعة. (2010). السياسة الخارجية لتركيا تجاه القضية الفلسطينية. مؤتمر العلاقات التركية العربي. عمّان.

محمد العربي لادمي. (حزيران, 2018). السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد. مجلة العلوم السياسية والقانون.

محمد أيوب، و آخرون. (2016). تركيا وإيران وعصر الانتفاضة العربية: الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي (المجلد 1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد نور الدين. (كانون الثاني, 2003). تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة. مجلة المستقبل العربي، العدد (287).

محمد نور الدين. (2007). تركيا و العالم العربي ... علاقات محسوبة. مجلة السياسة الدولية، العدد 196.

محمد نور الدين. (2008). تركيا الصيغة والدور (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار رياض الريس للكتب والنشر.

مراد مرجان. (12–13 حزيران, 2004). دور الاحزاب السياسية في العملية الديمقراطية "حزب العدالة والتنمية في تركيا". مركز القدس للدراسات. تم الاسترداد من https://alqudscenter.org

هاري آر. يارغر. (2022). الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين (المجلد 1). (حامد أحمد الدبابسة، المحرر، و راجح محرز علي، المترجمون) أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

ياسر أحمد حسن. (2006). تركيا ... البحث عن مستقبل (المجلد 1). القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثاني والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2025م
www.ajsp.net

"Turkey's New Strategy in the Middle East"

Researcher:

Alaa Mohammad Ismail

Abstract:

The strategic balance in the Middle East is one of the most complex issues in the international system due to the intertwining of regional and international interests and the numerous security, political, and economic challenges facing the region. In this context, Turkey emerges as a key player striving to strengthen its regional position and achieve a strategic balance that ensures its influential role in managing crises and geopolitical transformations.

Turkey is one of the pivotal countries in the Middle East due to its unique geographical location, which connects Europe and Asia, in addition to its historical role as a regional power with significant influence. With the successive political and economic changes in the region, Turkey has become a major actor seeking to establish a strategic balance between regional and international powers, making its foreign policy a subject of great interest.

Furthermore, Turkey is considered one of the most prominent regional actors in the Middle East, playing a central role in the region's strategic balance due to its distinctive geographical location, economic strength, military capabilities, and complex relations with regional and international powers. Since the establishment of the Turkish Republic in 1923, Ankara has pursued evolving policies based on national security requirements and strategic interests, positioning itself as a fundamental player in shaping geopolitical transformations in the region.

Amid the rapidly changing landscape of the Middle East—including regional conflicts, intensifying competition among major powers, and shifting power dynamics in neighboring countries—Turkey seeks to achieve a strategic balance that ensures its influence in political, economic, and security affairs. Additionally, its intricate relations with the United States, Russia, the European Union, Iran, and the Arab world further reinforce its position as a key player in determining the course of regional events.

Keywords: Strategic balance – Middle East – Turkish role - Turkish strategy.